اختطاف السفير الأردني في ليبيا

طرابلس / متابعات :

أكدت وزارة الخارجية الليبية تعرض السفير الأردني فواز العيطان ومرافقيه للخطف، صباح أمس الثلاثاء، عند مغادرته منزله في طرابلس.

وأوضح متحدث باسم الخارجية أن «مجهولين ملثمين في سيارتين مدنيتين هاجموا سيارة السفير وقاموا بخطفه»، دون أن يتمكن من إعطاء المزيد من التفاصيل.

وذكرت مصادر أن المهاجمين نقلوا السفير، من حي المنصور حيث تم اختطافه، إلى جهة مجهولة.

أما سائق السفير، الذي أصيب أثناء الاختطاف، فتم نقله إلى المستشفى حيث يتلقى العلاج، حسب تأكيد وزير الخارجية الأردني ناصر جودة لوكالة الأنباء الأردنية والتلفزيون الأردني.

وأضاف جودة: «إننا نعرف تماما أن الوضع الأمني في ليبيا وضع صعب جدا، ولم تصلنا حتى الآن أية اتصالات من الجهة الخاطفة».

وكشف أنه اتصل بنظيره الليبي وطلب منه بذل كل المؤسسات والجهات المعنية في ليبيا كل الجهد الممكن للعثور على مكان احتجاز السفير والعمل على الإفراج عنه فورا.

وشدد على حرص ليبيا على استمرار العلاقات الطيبة مع المملكة الأردنية التي كانت هي من أكبر الداعمين لليبيا.

وحمل وزير الخارجية الأردني الجهة الخاطفة المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بحياة السفير الأردني والحفاظ على أمنه وسلامته.

يذكر أن السفير الأردني فواز العيطان أكمل عامين منذ تعيينه إبان حكم المجلس الانتقالي الليبي.

وتشهد ليبيا مراراً عمليات خطف لمسؤولين محليين وعرب، ومن أبرزها:

- في 10 أكتوبر 2013 تعرض علي زيدان للاختطاف من قبل ميليشيا مسلحة تعرف باسم «غرفة عمليات ثوار ليبيا». وقام مسلحون تابعون لهذه الغرفة بخطف زيدان من الفندق الذي يقيم به في طرابلس، ليتم تحريره بعد ساعات.

- في مارس 2014، وأثناء فترة وجوده في منصبه كرئيس للمؤتمر الوطني العام، تم تداول فيديو يظهر فيه نوري بوسهمين قيد التحقيق مع قائد ميليشيا محلية في طرابلس. وكان عناصر هذه الميليشيا قد قاموا باقتحام مسكن بوسهمين واستجوابه بشأن امرأتين قامتا بزيارته في مسكنه في وقت متأخر من الليل. وقام النائب العام في

فتح تحقيق بشأن قيام المسلحين باستجواب بوسهمين وكذلك بشأن الاتهامات بممارسات غير أخلاقية.

- في 25 يناير الماضي اختطف مسلحون مجهولون الملحقين الإداري والثقافي بسفارة مصر في ليبيا وبعض الموظفين على خلفية اعتقال القاهرة لشعبان هدية، رئيس «غرفة عمليات ثوار ليبيا».

- في 15 مارس 2014 أكّدت مصادر مطلعة بالحكومة الليبية اختطاف وكيل وزارة الداخلية البهلول الصيد من قبل مسلحين في طرابلس.

- في 30 يناير 2014 خطف ابن قائد القوات الخاصة الليبية ونيس بو خمادة .

- في سبتمبر 2013 اختُطف رئيس الحكومة الحالي عبد الله الثني على أيدي مجهولين جنوب العاصمة طرابلس لأسباب غير واضحة .

- في 22 مارس 2014 قام مجهولون باختطاف الموظف في السفارة التونسية لدى طرابلس محمد بلشيخ.

قرار جمهوري بتنظيم أنشطة الأحزاب بالسودان

الخرطوم / متابعات :

أصدر الرئيس السوداني عمر البشير قرارا جمهوريا ينظم أنشطة الأحزاب السياسية، ملزما إياها بالحصول على موافقة مسبقة من السلطات المختصة لعقد اجتماعات عامة وندوات ولقاءات داخل دورها أو مقارها.

وأجاز القرار -الذي نشرته وكالة الأنباء الرسمية (سونا)- للأحزاب السياسية عقد وتنظيم الندوات واللقاءات الجماهيرية في الميادين والأماكن العامة.

ويحظر القرار الجمهوري «وضع الملصقات أو المطبوعات واللافتات المكتوبة على الأماكن الخاصة التي يملكها الأشخاص أو الشركات أو الجمعيات دون موافقة أصحاب هذه الأماكن».

وجاء قرار البشير في أعقاب إطلاقه دعوة لحوار وطني، لتحقيق «نهضة سياسية واقتصادية»، يشمل حتى المجموعات التي تحمل السلاح في مناطق جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور.

وتشكو الأحزاب السودانية من عدم موافقة السلطات على طلباتها لإقامة ندوات في أماكن عامة.

وكان تحالف الأحزاب المعارضة الذي يضم أحزابا يسارية أعلن رفضه دعوة البشير للحوار، كما أكد تحالف الجبهة الثورية -الذي يضم الحركة الشعبية التي تقاتل في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق إضافة إلى ثلاث حركات مسلحة تقاتل في إقليم دارفور- رفضه دعوة البشير.

وقال التحالف في بيان صدر الأحد «إن الجبهة الثورية غير مستعدة للمشاركة في هذه المهزلة الإنقاذية بامتياز».

لكن أحزابا أخرى ذات قاعدة شعبية كبيرة مثل الأمة بقيادة الصادق المهدي والمؤتمر الشعبي بقيادة الزعيم الإسلامي حسن الترابي والاتحادي الديمقراطي بزعامة محمد عثمان الميرغني قبلت الحوار، ودعت الحركات المسلحة للمشاركة فيه واعتبرته فرصة نادرة لتحقيق وفاق سوداني.

واشترط البشير في قراره الجمهوري على الأحزاب السياسية «الحصول على الموافقة من السلطة المختصة قبل وقت كاف لا يقل عن 48 ساعة لأغراض التأمين والحماية وتنظيم حركة المرور، على أن يتضمن طلب الحصول على الموافقة هدف الموكب السلمي وزمنه وخط السير».

وأوكل الرئيس السوداني للشرطة مهمة الإشراف على تنفيذ اللوائح التي تضمنها القرار الجمهوري.

النجيفي يهاجم المالكي والمعارك تتواصل بمدينة «الفلوجة» العراقية

بغداد / متابعات :

شن رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي هجوما لاذعا ضد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي واصفا إياه بالناكث للعهود والمواثيق، بينما أفاد مصدر عسكري بمقتل عشرين مسلحا باشتباكات مع قوات خاصة في مناطق متفرقة بالفلوجة.

وأضاف النجيفي أن أي تجديد للمالكي بولاية ثالثة في الانتخابات البرلمانية التي تعقد نهاية الشهر الحالي سيكون إذعانا للنهج التعسفي وإجازة للمجازر والمذابح التي ارتكبت ضد المواطنين الأبرياء تحت حكمه، حسب قوله.

وأعرب النجيفي عن رفضه «القاطع لأي تجديد لولاية رئيس الحكومة أو إقراره تحت أي ظرف من الظروف»، وذلك في كلمة له ألقاها خلال حفل لائتلاف «متحدون»، وفقا لما نقله موقع السومرية العراقي.

وتأتي كلمة النجيفي قبل أسبوعين من موعد الانتخابات التشريعية العراقية المقررة في 30 أبريل الحالي، والتي يخوضها المالكي للفوز بولاية ثالثة، وسط تواصل موجة أعمال عنف تعد الأسوأ منذ سنوات.

ويتوقع أن يفوز ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي بأكبر عدد من أصوات الناخبين رغم وجود منافسين آخرين بينهم حزب الأحرار الذي يعد حتى الآن الممثل الرئيسي للتيار الصدري الذي يتزعمه مقتدى الصدر.

وفي سياق متصل بالتطورات الميدانية، نقلت وكالة الأنباء الألمانية عن مصدر في قيادة عمليات الأنبار العراقية قوله أمس الاثنين إن «عشرين مسلحا ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قتلوا باشتباك مع قوات خاصة في مناطق متفرقة من الفلوجة».

وأوضح أنه تم خلال الاشتباكات تدمير خمس عربات تابعة لتنظيم الدولة في مناطق ذراع دجلة والبوعكاش والصقلاوية والسجر بمدينة الفلوجة.

يذكر أن مسلحي العشائر فرضوا سيطرتهم على مدينة الفلوجة وأجزاء من الرمادي في محافظة الأنبار منذ أشهر، بعد فض السلطات بالقوة اعتصاما مناهضا لرئيس الوزراء المالكي.

وتشن قوات الجيش منذ ذلك الوقت عمليات عسكرية على المنطقتين، ويؤكد قادة العشائر أنهم شكلوا مجلسا عسكريا لحماية مناطقهم، في حين تقول الحكومة العراقية إنها تشن حربا على من تصفهم بالعناصر في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وتسببت المعارك في سقوط قتلى من الجانبين ومن المدنيين، كما أدت إلى مغادرة مئات الأسر مناطقها، وامتدت المواجهات في الآونة الأخيرة إلى منطقة أبو غريب غرب بغداد.

في السياق، قالت مصادر طبية في الفلوجة إن ثلاثة مدنيين قتلوا وأصيب ستة آخرون في قصف عشوائي عنيف من قبل قوات الحكومة العراقية، استخدمت فيه المدفعية والطائرات.

وأفادت الأنباء بأن القصف شمل أحياء نزال والصناعي والشهداء والعسكري وشارع أربعين، وتسبب كذلك في تدمير عدد من المنازل والمحال التجارية.

وعلى صعيد موازٍ بالأزمة في الفلوجة، أعلن وزير الموارد المائية مهند السعدي الاثنين «إعادة إغلاق بوابات سد الفلوجة بالكامل منذ صباح الأحد من قبل الإرهابيين»، في إشارة إلى إغلاق السد الذي يمد المناطق الوسطى والجنوبية بالمياه.

وقد تسبب ارتفاع منسوب مياه نهر الفرات في غمر منطقتي الزوية والأزركية المقابلتين لمدينة الفلوجة من الجهة الغربية بالمياه، مما أدى إلى نزوح عدد من العائلات.

وأفادت مصادر في سد الفلوجة بأن منسوب المياه في الفرات وصل إلى أعلى مستوى له منذ عقود.

وتتهم الحكومة العراقية المسلحين بغلق بوابات سد الفلوجة لمنع المياه عن الجنوب، بينما يتهم المسلحون الحكومة العراقية بفتح بوابات سد حديثة لإغراق الفلوجة وقرى زوبع.

في الأثناء، قالت وكالة الصحافة الفرنسية إن 15 شخصا قتلوا في أعمال عنف استهدفت الاثنين مناطق متفرقة في العراق، بينما جددت السفارة الأميركية في بغداد قولها إن الحكومة الأميركية ستسرّع توصيل أسلحة إلى العراق لمساعدته في حربه ضد التنظيمات المسلحة.

رحيل المالكي .. قاب قوسين أو أدنى

› علي الجابري

الانتخابات البرلمانية التي سيشهدها العراق نهاية الشهر الحالي تضع العراق على مفترق طرق: إما التغيير بحثاً عن حكومة تنتشل العراقيين من التشتت والتناحر والصراع الطائفي ، أو ترسيخ الديكتاتورية وسلطة الحزب الواحد المتفرد بقيادة البلد ، حتى وان كان الى الهاوية.

المزاج الانتخابي للعراقيين اختلف كثيراً عن الانتخابات الماضية ، وحلفاء الامس وصلوا الى مرحلة القطيعة او العداء فيما بينهم. فقرروا ان يدخلوها متفرقين لا موحدين هذه المرة .. فالتحالف الشيعي انقسم لعشرات الكتل المتنافسة لسببين : اولهما الخلاف الذي تعمق خلال سنوات الحكم ، والسبب الاخر قانون الانتخابات الجديد الذي يسمى (سانت ليغو) حيث يمنح الفرصة للكتل الصغيرة ان تأخذ دورها وحجمها وفقاً لما تحقق من نتائج ، بينما كان النظام الانتخابي السابق يسلب حق الكتل الصغيرة التي لا تتمكن من كسب مزيد من الاصوات ويصادر اصواتها لتضاف الى الكتل الكبيرة. وهو ما دفع الاحزاب ان تدخل منفردة في الانتخابات وبعضها دخل بأكثر من قائمة في هذه الانتخابات كما فعل المالكي والتيار الصدري والمجلس الاعلى والاكراد.

وفي قراءة لواقع الحال العراقي يمكننا ان نستخلص بعض المعطيات لمعرفة مزاج الناخب العراقي من خلال قراءة لواقع نتائج انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في العام الماضي ، والتي اظهرت تراجعاً واضحاً لكتلة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وخسارته لكثير من المقاعد، رغم احرازه المركز الاول في تلك الانتخابات.

بمعادلة حسابية بسيطة فقد حصل ائتلاف دولة القانون على 97 مقعداً في انتخابات مجالس المحافظات مقابل 124 مقعداً للتيار الصدري والمجلس الاعلى وما يقرب من خمسين مقعداً للقوى السنية.. ما يعني ان تحالف الصدريين والمجلسيين لوحدهما فقط سيجعلهما الكتلة الاكبر اذا ما تحققت نسب مقاربة لنتائج انتخابات مجالس المحافظات، وهذا التحالف هو اقرب للتفاهم والتحالف مع كتلة متحدون بزعامة النجيفي وعراقية علاوي وعربية المطلك بالاضافة الى الاكراد، من التحالف مع كتلة المالكي ؟!

وبغض النظر عن الكتل الاخرى الصغيرة أو الجديدة التي برزت في هذه الانتخابات ، فأولى المعطيات التي يمكن ان نخرج بها هو ان تحالفاً صدرياً مجلسياً سيتمكن بسهولة ان يكون الكتلة الاكبر في البرلمان ، حتى وان جاء المالكي في المركز الاول في الانتخابات .وهذا يعني ان المالكي سيخسر وفقاً لذات الطريقة التي كسب بها في الدورة الماضية، التي كان فيها ائتلاف العراقية اولاً في الانتخابات، لكن المالكي ألتف على هذا الفوز بتشكيل الكتلة البرلمانية الاكبر بعد الانتخابات وفقاً لتفسيرات المحكمة الاتحادية العليا وقتذاك.

ولكن لا يمكن الجزم بهذه النتيجة رغم كونها الاقرب الى الواقع العراقي ، لان التحالفات التي تجري تحت الطاولة والصراع على منصب رئيس الوزراء ورئاسة الجمهورية والمناصب الاخرى ربما يعصف مجدداً بتلك التحالفات ، خاصة اذا لم يتفق تيار الصدر والحكيم على منصب رئاسة الوزراء ، ما سيدفع احدهما الى العودة الى التحالف مع كتلة المالكي رغم صعوبة هذه الخطوة ، خاصة بعد موقف مرجعية النجف التي طالبت الشعب العراقي بعدم التجديد للفاشلين ، واغلقت ابوابها بوجه رئيس الوزراء الحالي تعبيراً عن امتعاضها وسخطها لطريقة ادارته البلاد.

أما التحالف الكردي فلم يعد هو الاخر كما كان بعد ان تراجعت حظوظ حزب الرئيس العراقي الحالي جلال الطالباني وغيابه عن المشهد السياسي منذ اكثر من سنة بسبب المرض ، وبروز كتلة التغيير الكردية التي حققت تقدماً كبيراً في الانتخابات في كردستان. والتحالف الكردي يبحث دوماً عن الحليف الذي يقدم تنازلات اكبر لاقليم كردستان بطريقة براغماتية لا مجال فيها للعلاقات او المواقف التاريخية التي تربطهم مع الاحزاب والشخصيات العراقية. لكن المؤكد ان هذا التحالف هو ضد التجديد للمالكي لولاية ثالثة على اقل تقدير.

اما العرب السنة الذي سيدخلون الانتخابات متفرقين متناحرين مغضوب عليهم من جماهيرهم بسبب مواقفهم الضعيفة تجاه الحملة العسكرية التي يشنها المالكي منذ اشهر على محافظة الانبار. فأن اغلبهم ضد التجديد للمالكي بحثاً عن حليف شيعي اقرب لهم . والحال ذاته ينطبق على ائتلاف الوطنية بزعامة علاوي الذي يرفض رفضاً قاطعاً التجديد للمالكي.

لذا فكل المعطيات تشير الى ان المالكي لن يكون رئيساً لوزراء العراق في قادم الايام ، وربما سيخرج هو وكتلته بأكملها من ساحة الحكم الى ساحة المعارضة بعد ان تزايدت القناعات بحكومة الاغلبية البرلمانية كونها خياراً اكثر فعالية من ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية او حكومة المحاصصات الطائفية والعرقية بشكل ادق.

لكن السؤال الاهم هو : هل ان المالكي سيتخلى عن الحكم بهذه السهولة ويحترم اسس اللعبة الديمقراطية وهو الممسك بقوة بملفات القضاء والاجهزة الامنية والقوات المسلحة وجهاز المخابرات منذ سنوات ؟! الأمر مرتبط بقوة تحالف اعداء المالكي نفسه ، وقدرتهم على الصمود والمواجهة والاستفادة من دعم جماهيرهم والمرجعيات لعدم التجديد لولاية ثالثة ، وعدم الرضوخ لاغراءات المالكي التي سبق ان تمكن من خلالها من شق صفوف معارضيه ؟!

الجيش الجزائري يتعهد بتأمين الانتخابات الرئاسية

الجزائر / متابعات :

أوردت مجلة الجيش الجزائرية أن «المؤسسة العسكرية ستضمن تأمين التصويت في الانتخابات الرئاسية، بما «يلزم من القوة والإرادة والعزم»، بينما أكد عمارة بن يونس عضو هيئة الحملة الانتخابية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن صحة الرئيس في تحسن.

وأضافت المجلة أن الجيش سيقوم بذلك، إيمانا منه بحق الشعب الجزائري في العيش في مناخ مفعم بالسلام والأمن، حتى يتمكن من أداء واجبه الانتخابي في هدوء وسلام، موضحة أن الجيش سيعمل من أجل أن يختار الجزائريون -بكل حرية وشفافية- الرئيس المناسب.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن المجلة قولها في عددها الصادر في أبريل الحالي إن «قوة وتماسك وانسجام الجيش الوطني الشعبي قد حال دون تحقيق مآرب أعداء الجزائر وأغراضهم الخبيثة، لا سيما في هذا الظرف المحفوف بالمخاطر والتهديدات على مختلف الجبهات والذي يتطلب التفاف مختلف القوى الوطنية حول المصلحة العليا للوطن».

وجاءت هذه التصريحات قبل أيام من الانتخابات الرئاسية التي تعقد في 17 أبريل الحالي، وسط جدل بشأن صحة الرئيس بوتفليقة.

وسيتوجه الجزائريون الخميس إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيس في انتخابات تبدو محسومة سلفا في نظر كثير من المتابعين، حيث يعد بوتفليقة صاحب الحظ الأوفر في الفوز رغم مشاكله الصحية التي حرمته من القيام بالحملة بنفسه.

ولا يواجه بوتفليقة (77 عاما) منافسين يشكلون خطرا على إعادة انتخابه، ولكنه لا يقوم بحملته بنفسه ولم يتحدث علانية منذ مرضه إلا نادرا.

ويؤكد القائمون على الحملة الانتخابية لبوتفليقة

أن وضعه الصحي في تحسن، حيث قال عمارة بن يونس عضو هيئة الحملة الانتخابية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رد على سؤال كيف سيصوت الجزائريون لرجل مريض، إن الحملة لم تخف مرض الرئيس، وإن وضعه الصحي في تحسن مستمر.

من جهته، قال عبد المالك سلال مدير الحملة الانتخابية لبوتفليقة إن الرئيس الحالي يتعافى بشكل مطرد من جلطة أصيب بها العام الماضي ويتحدث مع فريقه يوميا، كما أنه بصحة طيبة بما يكفي لمباشرة الحكم بعد الانتخابات.

وأضاف سلال الذي استقال من رئاسة الحكومة لرئاسة حملة بوتفليقة إن الرئيس يعتزم في حالة فوزه إجراء إصلاحات دستورية لتعزيز الديمقراطية مع وضع حدود لفترات الرئيس ومنح سلطات أوسع لأحزاب المعارضة.

يذكر أن الجزائر شهدت جدلا سياسيا منذ عام 2008 بعد تعديل دستوري جزئي أعاد فتح باب الترشح عددا غير محدود من المرات لرئيس الجمهورية، لكن النقاش اشتد بعد مرض بوتفليقة، ثم ترشحه لفترة رئاسية رابعة، يضاف إلى ذلك الجدل الجديد القديم بشأن دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وحقيقة توقيت الكشف عن قضايا فساد توصف بالكبيرة.

حان وقت السلام وحل الدولتين

أولت بعض الصحف الأميركية اهتماما بعملية السلام المتعثرة بين الأسرائيلين والفلسطينيين، وقالت إحداها إنه حان وقت التحرك لإحلال السلام في المنطقة من خلال حل الدولتين، وقالت أخرى إن عملية السلام تمر بحلقة لا نهاية لها من الفشل الدبلوماسي.

فقد تساءلت صحيفة نيويورك تايمز عمن يقف وراء انهيار مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وذلك رغم الجهود الأميركية المتواصلة لإيجاد اتفاق إطار للسلام ينهي عقودا من الصراع في المنطقة.

وأضافت الصحيفة أن الولايات المتحدة لا تزال تعمل جاهدة لمحاولة إنقاذ المفاوضات، وقالت إنه ينبغي على إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما ووزير خارجيته جون كيري وضع المبادئ الأساسية التي من شأنها تحقيق السلام عن طريق حل الدولتين.

وأوضحت أن من بين تلك المبادئ لإحلال السلام ما يتمثل في إقامة دولة فلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة على أساس حدود 1967 وتبادل بعض الأراضي والاتفاق على أن تكون القدس عاصمة للدولتين.

نزاع مستمر

من جانبه قال الكاتب جاكسون ديل في مقال نشرته له صحيفة واشنطن بوست إن عملية السلام في الشرق الأوسط تمر بحلقة لا نهاية لها من الفشل الدبلوماسي، مما يجعل الإسرائيليين والفلسطينيين عالقين في نزاع مستمر لا ينتهي.

وكان وزير الخارجية الأميركي جون كيري حمل قبل أيام إسرائيل المسؤولية الرئيسية عن تعثر مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وأوضح أثناء إفادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأسبوع الماضي أن عدم إفراج إسرائيل عن الأسرى الفلسطينيين القدامى (كما كان مقررا) وإعلانها عن بناء 700 وحدة سكنية استيطانية جديدة بالقدس قد عطل مفاوضات السلام.

ولفت الوزير الأميركي إلى أنه في لقاءات المفاوضات السابقة بذل الكثير من الجهود في الأشهر الثمانية الماضية، وقلصت هوة الخلافات بين الطرفين المتفاوضين في عدة مسائل.

وأضاف أنه رغم الجهود المبذولة ما زالت هناك فجوات بين الطرفين، مشيرا إلى إمكانية تقليص هوتها. وأعرب عن أمله بأن يتمكن الطرفان من العودة إلى المباحثات قريبا.

تداعيات أزمة أوكرانيا في الصحافة البريطانية

اهتمت الصحف البريطانية بتطورات الأزمة الأوكرانية، وحذرت من أن روسيا لن تقنع سوى بحرب أهلية وفوضى تعم أوكرانيا، كما تناولت المخاطر الناجمة عن الأزمة والحلول الوسط للخروج منها.

وفي مقاله بصحيفة ديلي تلغراف كتب كون كوغلين أن المخابرات الروسية عازمة على إبقاء أوكرانيا في حالة عدم استقرار متزايد في المستقبل المنظور وبإرسالها عملائها لإثارة الاضطرابات.

وقال الكاتب إن المشكلة التي يواجهها الغرب الآن هي كيفية إبقاء الضغط على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ليتراجع دون إحداث شقاق خطير داخل الحلف بين الذين يصرون على ضرورة عدم السماح لبوتين بالفرار بتصرفاته «البلطجية» والحكومات الأوروبية «الجبانة» التي تريد تجنب مواجهة مع موسكو بأي ثمن.

في السياق يرى كولين فريمان في مقاله بنفس الصحيفة أن روسيا ليست بحاجة لتكرار ما حدث في شبه جزيرة القرم لجعل الحياة صعبة على الحكومة في كييف وأن كل ما تحتاجه هو إبقاء نوع من الخصام العنيف الذي تغذيه حاليا في أوكرانيا ثم تسترخي وتترك الأحداث تأخذ مجراها.

أما افتتاحية صحيفة غارديان فأكدت على ضرورة أن تكون روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأوكرانيا واعين للمصالح المشتركة القوية والمتشعبة بينهم عندما يلتقون هذا الأسبوع في جنيف للمرة الأولى منذ ورطهم سقوط حكومة الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش في سلسلة من المواجهات الخطيرة التي يمكن أن تفضي إلى إراقة الدماء أو حتى الصراع العسكري.